العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
السبت – الأحد 12 – 2026/09/13
01 – 02 ربيع الثاني 1448 السنة 49 العدد 13912
Saturday - Sunday 12 - 13/09/2026
49th Year, Issue 13912
www.alarab.co.uk

الحوثيون يختبرون «حياد» باكستان بين الرياض وطهران

التصعيد يضع شراكة إسلام آباد مع الرياض وقناتها مع طهران أمام اختبار صعب

إسلام آباد - يضع التصعيد المتسارع بين الحوثيين والقوات السعودية باكستان أمام اختبار مختلف عن الأزمات السابقة في المنطقة، بعدما وجدت نفسها مضطرة إلى التحرك بين موقعين يصعب الجمع بينهما طويلاً: شريك دفاعي للرياض وقناة اتصال مع طهران وواشنطن. ومع اقتراب المواجهات من الحدود السعودية–اليمنية، تتقلص مساحة المناورة أمام إسلام آباد، التي تخشى أن يؤدي أي توسع في الهجمات إلى دفعها من دور الوسيط إلى الانخراط المباشر في الصراع.

وتكتسب هذه المعضلة أهمية إضافية في ضوء اتفاق الدفاع المشترك الذي وقعته باكستان والسعودية وتركيا الشهر الماضي، والذي ينص على اعتبار أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث هجوماً عليها جميعاً. وبينما لم تتحول هذه الصيغة حتى الآن إلى التزام عسكري مباشر في مواجهة الحوثيين، فإن استمرار التصعيد يضع مضمون الاتفاق أمام اختبار ميداني مبكر.

وتحاول إسلام آباد في الوقت الراهن الفصل بين التزاماتها الدفاعية تجاه السعودية ودورها الدبلوماسي تجاه إيران. فقد نقلت باكستان هذا الأسبوع رسالة سعودية إلى طهران تدعوها إلى كبح حلفائها الحوثيين، فيما أجرى قائد الجيش الباكستاني عاصم منير اتصالاً بوزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي لبحث استعادة الجهود الدبلوماسية وخفض التصعيد على مختلف الجبهات.

> الباكستانيون يدركون أن الانتقال من الدعم الدفاعي إلى العمليات القتالية ضد الحوثيين سيضع علاقاتهم مع إيران تحت ضغط مباشر

وتؤكد التصريحات الرسمية الباكستانية أن الخيار العسكري ليس مطروحاً حالياً، وأن إسلام آباد تتمسك بالدبلوماسية والحوار وضبط النفس. لكن استمرار الهجمات يضع هذه السياسة أمام حدود عملية، خصوصاً مع وجود قوات باكستانية بالفعل في السعودية بموجب اتفاقات دفاعية سابقة.

وتشير مصادر نقلت عنها رويترز إلى انتشار جنود باكستانيين قرب الحدود السعودية–اليمنية، وهو ما يجعل اتساع رقعة المواجهة أكثر حساسية بالنسبة إلى إسلام آباد. فالقوات الموجودة هناك قد تجد نفسها أمام تهديد مباشر إذا توسعت الهجمات الحوثية، حتى من دون اتخاذ القيادة الباكستانية قراراً بالدخول في الحرب.

وتحاول باكستان في الوقت ذاته الحفاظ على علاقاتها مع إيران، الدولة التي تشترك معها في حدود طويلة وترتبطها بها ملفات أمنية واقتصادية معقدة. وكانت العلاقات بين البلدين شهدت توترات حادة في السابق، وصلت في يناير 2024 إلى تبادل ضربات على مناطق حدودية، قبل أن يعمل الطرفان على احتواء الأزمة سريعاً.

وتضاف إلى الاعتبارات الأمنية مشكلة الطاقة. فباكستان تعتمد على واردات النفط والغاز التي تمر عبر الممرات البحرية الإقليمية، في وقت أصبحت فيه مضيقا هرمز وباب المندب جزءاً من الحسابات العسكرية للحرب الحالية. ولذلك فإن انحيازاً باكستانياً واضحاً إلى أحد طرفي الأزمة قد يرتب عليها كلفة تتجاوز حدود العلاقة السياسية، خصوصاً إذا أدى التصعيد إلى مزيد من اضطراب حركة التجارة والطاقة.

وفي المقابل، تمثل العلاقة مع السعودية مصلحة استراتيجية واقتصادية لإسلام آباد. فقد شكل التعاون الدفاعي مع دول الخليج خلال السنوات الأخيرة أحد عناصر الشراكة بين الجانبين، فيما ارتبطت الاتفاقات الأمنية بمساع لتعزيز الاستثمارات الخليجية ودعم الاقتصاد الباكستاني الذي واجه أزمات مالية متكررة.

ولهذا تبدو باكستان حريصة على عدم تحويل التحالف الدفاعي مع الرياض إلى التزام تلقائي بالمشاركة في كل مواجهة تخوضها المملكة. فالمسؤولون الباكستانيون يدركون أن الانتقال من الدعم الدفاعي إلى العمليات القتالية ضد الحوثيين سيضع علاقاتهم مع إيران تحت ضغط مباشر، كما سيقيد قدرة إسلام آباد على أداء دور الوسيط الذي اكتسب أهمية متزايدة خلال الأزمة بين واشنطن وطهران.

باكستان.. في صف من؟

تصعيد اليمن يطوق قناة السويس

القاهرة - لا تقف تداعيات الحرب حول مضيق هرمز عند حدود الخليج أو أسواق النفط، فامتداد التوتر إلى اليمن يعيد وضع البحر الأحمر وقناة السويس في قلب الحسابات الاقتصادية المصرية. ومع سيطرة الحوثيين على ميناء المخا وتقدمهم باتجاه باب المندب، تتشكل معادلة أكثر تعقيدا بالنسبة إلى القاهرة: اضطراب هرمز يرفع كلفة الطاقة، بينما يهدد اضطراب باب المندب أحد أهم الممرات التي تعتمد عليها التجارة العالمية للوصول إلى قناة السويس. وبينما استفادت القناة مؤقتا من إعادة توجيه بعض حركة السفن، فإن استمرار التصعيد قد يحول هذا المكسب إلى مصدر ضغط جديد على الاقتصاد المصري.

وتأتي التطورات في وقت تجاوز فيه سعر خام برنت حاجز 100 دولار للبرميل، ولامس نحو 110 دولارات الجمعة، وسط مخاوف من استمرار اضطراب الإمدادات بسبب الحرب والقيود على الملاحة في هرمز والتصعيد الحوثي على البحر الأحمر. وترى الأسواق أن اتساع نطاق التهديد من مضيق إلى آخر يرفع علاوة المخاطر على النفط والنقل والتأمين.

بالنسبة إلى مصر، لا يتعلق الأمر فقط بسعر النفط. فالقاهرة تقع جغرافيا عند نقطة التقاء مسارين بحريين حاسمين: البحر الأحمر الذي يقود إلى باب المندب، وقناة السويس التي تمثل أقصر طريق بحري بين آسيا وأوروبا. وأي اضطراب مستمر في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر يمكن أن يدفع شركات الشحن إلى إعادة تقييم المرور عبر القناة، كما حدث خلال السنوات الأخيرة عندما أدت هجمات الحوثيين إلى تحويل سفن كثيرة نحو طريق رأس الرجاء الصالح.

> اضطراب هرمز يرفع كلفة الطاقة، بينما يهدد اضطراب باب المندب أهم الممرات أمام التجارة العالمية للوصول إلى قناة السويس

المفارقة أن أزمة هرمز وفرت للقناة خلال الأشهر الماضية فرصة لاستعادة جزء من الحركة التي فقدتها بسبب اضطرابات البحر الأحمر. ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع عدد السفن العابرة للقناة في يوليو إلى 1340 سفينة، بزيادة 27 في المئة على أساس سنوي، فيما ارتفعت إيرادات القناة بنحو 42 في المئة إلى حوالي 505 ملايين دولار. وشملت الزيادة 526 ناقلة نفط.

لكن هذا التحسن يظل شديد الارتباط بمسار الحرب. فعودة السفن إلى قناة السويس لا تعني بالضرورة أن البحر الأحمر أصبح أكثر أمنا، بل يمكن أن تكون في جانب منها نتيجة لإعادة ترتيب طرق نقل النفط والتجارة بسبب اضطراب هرمز. وفي المقابل، فإن تقدم الحوثيين على الساحل الغربي لليمن، وسيطرتهم على المخا، يقرب التهديد من باب المندب، وهو ما يضع هذا المكسب أمام اختبار جديد.

وهنا تتقاطع المصالح المصرية مع الحسابات السعودية والخليجية. فالسعودية التي وجدت نفسها مضطرة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على طرق التصدير عبر البحر الأحمر بعد تراجع حركة النفط عبر هرمز، تحتاج إلى بقاء باب المندب مفتوحا أمام ناقلاتها. وإذا تعرض هذا المسار بدوره لاضطراب كبير، فإن قدرة المنطقة على تعويض جزء من خسائر هرمز ستتراجع.

وتكشف هذه المعادلة أن مضيقي هرمز وباب المندب لم يعودا مشكلتين منفصلتين في حسابات أمن الطاقة. الأول يتحكم في جزء ضخم من صادرات الطاقة الخليجية، والثاني يمثل بوابة رئيسية لوصول هذه الإمدادات إلى قناة السويس والبحر المتوسط. وتقول بيانات وتحليلات حديثة إن حركة النفط الخليجية لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب، رغم استخدام مسارات بديلة وعمليات نقل بحرية غير معلنة.

وتدفع مصر في المقابل كلفة أخرى تتمثل في ارتفاع أسعار الوقود والنقل والشحن. فارتفاع النفط فوق 100 دولار لا يضغط فقط على فاتورة استيراد الطاقة، وإنما يمتد إلى تكاليف الإنتاج والنقل والغذاء، في وقت تحاول فيه القاهرة حماية استقرار الأسعار والحفاظ على مسار ضبط مالي واقتصادي حساس.

ويصبح التحدي أكبر إذا طال أمد الحرب. فقد أظهرت الأسواق قدرة نسبية على التكيف مع اضطراب هرمز، كما أن بعض الإمدادات وجدت طرقا بديلة، لكن استمرار التهديد في البحر الأحمر يمكن أن يحول أزمة مؤقتة إلى إعادة هيكلة أطول لمسارات التجارة والطاقة.

تقرأون في العدد

- أزمة مضيق هرمز ومآلات الصدام المفتوح بين البيت الأبيض ومحور الحرس الثوري ص2
- المغرب يرفع مستوى النقاش مع إسبانيا ص3
- فخري البارودي.. أي سوريا كان يحلم بها هذا الرجل؟ ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

واشنطن بين ذاكرة 11 سبتمبر وتحديات البحر الأحمر

في العاشر من سبتمبر، تمكن الحوثيون من السيطرة على مدينة المخا الإستراتيجية على الساحل اليمني، في تقدم يضعهم في موقع أقرب إلى باب المندب ويمنحهم قدرة أكبر على الضغط على أحد أهم الممرات البحرية في العالم. والمخا ليست مجرد مدينة يمنية أخرى؛ إنها تقع على واحدة من أكثر النقاط حساسية في الخريطة البحرية الدولية، فيما أصبح باب المندب أكثر أهمية بعد اضطراب الملاحة عبر مضيق هرمز وتحول جزء من صادرات النفط السعودية إلى مسار البحر الأحمر، الأمر الذي يجعل أي تحول في السيطرة عليه قضية تتجاوز اليمن إلى الاقتصاد العالمي بأسره.

وهنا تصبح المفارقة الأميركية أكثر وضوحاً. ففي الوقت الذي تتقدم فيه جماعة مدعومة من إيران نحو واحدة من أهم نقاط الاختناق البحرية في العالم، لا تبدو واشنطن راغبة في فتح جبهة عسكرية جديدة في اليمن. بل إن التطور الأكثر دلالة جاء عندما طلبت السعودية من الرئيس دونالد ترامب تنفيذ ضربات أميركية ضد الحوثيين، لكن ترامب رفض الطلب، فيما أكد مسؤولون أميركيون أن الإدارة لا تخطط لتدخل عسكري مباشر ضد الجماعة، مكتفية بتعزيز الدعم للسعودية والتنسيق معها.

هنا بالضبط تظهر المسافة بين 11 سبتمبر وواقع السياسة الأميركية في عام 2026. ففي أعقاب هجمات 2001، كان المنطق الأميركي يقوم على أن ترك التنظيمات الإرهابية أو الجماعات المسلحة ذات الأجندات العابرة للحدود تتوسع سيخلق تهديداً لا يمكن تأجيله. كانت واشنطن ترى أن المسافة بين أفغانستان ونيويورك أقصر مما يوحي به البعد الجغرافي، وأن ترك الملاذات الآمنة للجماعات المتطرفة يعني السماح لها بإعادة إنتاج نفسها. أما اليوم، فتبدو الحسابات أكثر انتقائية: واشنطن تضرب إيران عندما ترى أن مصالحها الحيوية مهددة، لكنها تتجنب فتح مواجهة مباشرة مع الحوثيين، حتى عندما يصبح هؤلاء أقرب إلى التحكم في ممر بحري استراتيجي.

قد يكون هذا القرار مفهوماً من الناحية العسكرية. فالولايات المتحدة تخوض بالفعل مواجهة مكلفة مع إيران، وتفرض حصاراً بحرياً على صادراتها، وقد استنزفت الحرب موارد عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة. كما أن فتح جبهة جديدة في اليمن قد يوسع الصراع بدلاً من احتوائه، ويمنح إيران فرصة لتوزيع الضغط على القوات والمصالح الأميركية في أكثر من مسرح. لكن المشكلة ليست في أن واشنطن اختارت عدم القصف؛ المشكلة السياسية والإستراتيجية هي أن العالم يحتاج إلى فهم ما إذا كان ذلك جزءاً من إستراتيجية واضحة أم مجرد تأجيل لمواجهة تزداد كلفتها كل يوم.

فإذا كان الهدف الأميركي هو حماية الملاحة الدولية، فإن باب المندب لا يقل أهمية عن هرمز. وإذا كان الهدف هو احتواء النفوذ الإيراني، فإن الحوثيين ليسوا تفصيلاً ثانوياً في الإستراتيجية الإيرانية، بل يمثلون إحدى أهم أدوات طهران في الضغط على الخصوم وتهديد خطوط الملاحة. وإذا كانت واشنطن تعتبر أمن حلفائها في الخليج جزءاً من أمنها الإقليمي، فإن تعرض السعودية لضربات حوثية، وتهديد منشآتها النفطية وموانئها، ليس شأناً يمنياً داخلياً. ومع ذلك، يبدو أن الإدارة الأميركية تفصل بين هذه الملفات، وتضع إيران ومضيق هرمز في رأس سلم أولوياتها، بينما تترك لخصومها وحلفائها الإقليميين مساحة أكبر للتعامل مع اليمن.

وهذه الازدواجية هي التي تثير سؤالاً أكبر من حدود البحر الأحمر: هل تغير تعريف الولايات المتحدة لما يستحق أن تخوض من أجله حرباً؟

لقد تغيرت واشنطن فعلاً منذ 11 سبتمبر. تغيرت لأن العالم تغير، ولأن تجربة أفغانستان والعراق أثبتت أن القوة العسكرية تستطيع إسقاط أنظمة وتدمير قدرات، لكنها لا تستطيع وحدها صناعة الاستقرار. وتغيرت أيضاً لأن صعود الصين وعودة روسيا وتراجع الرغبة الشعبية الأميركية في الحروب الطويلة جعلت التدخل العسكري المباشر أكثر كلفة سياسياً. لكن إدارة ترامب تضيف إلى هذه الاعتبارات عاملاً آخر بالغ الحساسية: الحسابات الانتخابية.

فالرئيس الأميركي يتجه إلى انتخابات التجديد النصفي في وقت تستنزف فيه الحرب مع إيران الاقتصاد الأميركي وتضغط على أسعار النفط والوقود، فيما تشير التطورات الأخيرة إلى أن الحرب لا تزال بعيدة عن نهاية واضحة. وقد قال ترامب إن الحرب قد تنتهي بعد انتخابات منتصف المدة، وهو تصريح يكشف، بصرف النظر عن دوافعه السياسية، مدى حضور العامل الانتخابي في الحسابات الإستراتيجية الأميركية.

> إدارة المخاطر قد تكون مفيدة في لحظة معينة، لكنها تصبح خطرة إذا تحولت إلى بديل دائم عن تحديد الهدف النهائي

وهنا تكمن إحدى أخطر مشكلات السياسة الخارجية حين تدخل إلى المجال الانتخابي: يصبح السؤال أحياناً ليس ما الذي ينبغي فعله لإنهاء التهديد، وإنما ما الذي يمكن فعله من دون أن يدفع الناخب الأميركي ثمنه. وفي هذه الحالة يصبح تجنب جبهة يمنية جديدة منطقياً، حتى لو كان الحوثيون يتقدمون نحو باب المندب. ويصبح دعم السعودية بالسلاح والاستخبارات والتنسيق أقل كلفة من إرسال الطائرات الأميركية إلى اليمن. وتتحول الحرب من مشروع للحسم إلى عملية لإدارة المخاطر.

لكن إدارة المخاطر قد تكون مفيدة في لحظة معينة، لكنها تصبح خطرة إذا تحولت إلى بديل دائم عن تحديد الهدف النهائي. فالجماعات المسلحة لا تقرأ البيانات السياسية بالطريقة التي تقرأها البورصات أو الناخبون. وهي تقيس حدود الخصم بما يستطيع فعله على الأرض. وعندما ترى أن الولايات المتحدة مستعدة لدعم حليفها لكنها غير مستعدة للانخراط المباشر في الدفاع عن الممر البحري الذي يهدده خصمها، فإنها قد تستنتج أن هناك مساحة يمكن استثمارها قبل الوصول إلى الخط الأحمر الأميركي.

المسألة لا تتعلق بمن يرفع العلم فوق مبنى في مدينة ساحلية يمنية، وإنما بمن يستطيع التأثير في حركة السفن عند واحد من أكثر الممرات حساسية في التجارة العالمية. وإذا نجح الحوثيون في تثبيت مواقعهم على الساحل الغربي اليمني وتهديد باب المندب بصورة مستدامة، فإن إيران ستكون قد حصلت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على ورقة إستراتيجية جديدة في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها. ويصبح المشهد أكثر تعقيداً لأن طهران سبق أن استخدمت إغلاق هرمز للضغط على الاقتصاد العالمي، فيما بات الحوثيون يمثلون تهديداً موازياً في الطرف الآخر من شبه الجزيرة العربية.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
السبت 2026/09/12
السنة 49 العدد 13912

أزمة مضيق هرمز ومآلات الصدام المفتوح بين البيت الأبيض ومحور الحرس الثوري

بواخر على صفيح ساخن: حين تتقاطع حسابات الاستنزاف العسكري مع تحول العقائد الهجومية في أزمة لا أفق لها

بعد ستة أشهر من الحرب بين واشنطن وطهران، تبدو المواجهة عالقة في دائرة استنزاف تتسع جبهاتها وتتآكل معها فرص الحسم العسكري والدبلوماسي. وبينما تتحول أزمة مضيق هرمز إلى اختبار لأمن الطاقة والقدرة على تحمل كلفة الحرب، تدفع طهران بعقيدتها الهجومية إلى مساحة أوسع، فيما تواجه واشنطن نزيفاً في مخزونات الدفاع وتبايناً في حسابات حلفائها.

على حافة هاوية بلا قرار

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين باريس 8

تقف الحرب بين واشنطن وطهران على حافة هاوية بلا قرار. فبعد ستة أشهر دامية من اندلاعها إثر ضربات 28 فبراير 2026، عجز الصراع تماماً عن إيجاد أي مخرج دبلوماسي أو عسكري، واستحال الأمر إلى آلة تصعيد ذاتية الاستدامة يعجز فيها الطرفان عن أي ردع. وبينما تحكم طهران قبضتها نسبياً على مضيق هرمز -الشريان الحيوي للنفط والغاز العالميين- تقود واشنطن حملة ضارية لخنق موانئها واقتصادها.

لقد تكشفت ذروة هذا المخطط في ليلة الثامن إلى التاسع من سبتمبر، حين دمرت القيادة المركزية الأمريكية خمس ناقلات نفط إيرانية، لترد طهران باستهداف قاعدة أمريكية في الأردن بأكثر من ثلاثين صاروخاً باليستياً في أكبر هجوم تشهده الأشهر الأخيرة، مؤكدةً أن ما يجري ليس سوى حلقة في مسلسل تصعيد متصل بدأ أواخر أغسطس، بحيث خلقت هذه الديناميكية صدمة مزدوجة في أسواق الطاقة، فارتفعت أسعار النفط فوق المئة دولار للبرميل بالتزامن مع استنزاف ترسانة أمريكا من منظومتي "باتريوت" و"ثاد"، وسط عجز الطرفين عن كبح هذا الانزلاق.

> تراهن واشنطن على أن المزاوجة بين الحصار الاقتصادي والضربات العسكرية المتتالية ستجبر طهران على الرضوخ للتفاوض

ولم تقتصر التداعيات على الأرقام، فقد أسفرت الضربات عن مفارقة كبرى تتمثل في قدرة طهران على امتصاص الصدمات الأمريكية دون أن يتداعى بنيان نظامها. إذ نجحت في إرساء معادلة تهديد دائمة تطال القواعد الأمريكية إقليمياً، مهشمةً بذلك هالة الحصانة العسكرية الأمريكية في الخليج. إذ يتفاقم مأزق واشنطن بسبب غياب أهداف سياسية واضحة منذ بداية العمليات، فقد أوقعها التهرب من تعريف "الانتصار" في فخ انعدام المعيار الحاسم لإنهاء الحرب، وهي عقدة هيكلية تكبل أي خروج من المستنقع.

بل تتضاعف كلفة هذا الفراغ الاستراتيجي على وقع تحكم إيراني مرن ومزعج في مفاصل الملاحة عبر مضيق هرمز، متوسلةً تقنيات تعطيل الشريان الذي كانت تعبره قبيل الحرب نحو ربع التجارة النفطية البحرية وخمس التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال، رغم قسوة الحصار البحري الأمريكي المفروض على موانئها.

مراحل التصعيد الكبرى (مارس - أغسطس 2026)

تسير الحرب في مسار حلزوني خطير عبر أربع محطات عصفت بملامح المنطقة. تبدأ المرحلة الأولى (الطوق البحري) بين أبريل ويونيو 2026 إثر انهيار مفاوضات إسلام آباد، حيث فرضت واشنطن حصاراً نارياً على الموانئ الإيرانية ونفذت حملة جوية بقنابل عملاقة لدك الصواريخ وإغراق سفن الألغام.

وما إن انقشع غبارها حتى طلّ وهم هدنة الرماد في يونيو، قبل أن تنسفها طهران بمحاولة فرض قواعد اشتباك أحادية عبر مهاجمة ثلاث سفن، لتلج المعركة أتون حرب الناقلات واستنزاف الممرات طوال يوليو وأغسطس بصراع بحري مفتوح ورشقات صاروخية استهدفت حتى الموانئ العمانية.

ومع تطهير ممرات الملاحة من مئة لغم بنهاية أغسطس، توجت المحطات بدوامة الانفجار المفتوح ابتداءً من الثلاثين منه، إذ دشنتها طهران بعملية "عقاب المعتدي" رداً على قصف جزيرة لارك، مستهدفة قاعدتي الملك حسين والأزرق في الأردن. وتلاحقت الضربات بجنون مطلع سبتمبر لتطال قواعد أمريكية في البحرين والعراق، وصولاً إلى السقطة النوعية لإغراق الناقلة "كيليو" بضربة أمريكية ليلة الخامس من سبتمبر، مقابل صاروخ إيراني استهدف حاملة طائرات قريبة من المضيق.

ثم بلغ هذا التصعيد ذروته ليلة الثامن والتاسع من سبتمبر بتدمير القيادة المركزية لخمس ناقلات إيرانية، لترد طهران باستهداف قاعدة الأمير حسن بعشرين صاروخاً باليستياً، أطلقت بوجهها مئة قذيفة "باتريوت" في ساعتين، مستنزفة مخزون شهرين كاملين، وليقفز ثمن البترول عتبة المئة دولار بزيادة أربعين بالمئة، مؤكداً تقليص الطرفين لهوامش القرار إلى أدنى حدودها التاريخية.

آليات حرب الاستنزاف المتبادلة

تراهن واشنطن على أن المزاوجة بين الحصار الاقتصادي الخانق والضربات العسكرية المتتالية ستجبر طهران على الرضوخ للتفاوض، بينما تعتنق طهران الافتراض المقابل بأن مثابرتها على الانتقام ومقاومة هذا الضغط المزدوج ستقنع البيت الأبيض بعبثية استراتيجيتها وبأن أجدى الخيارات هو رفع الحصار. غير أن أياً من الفرضيتين لم تبلغ حد التحقق في حلقة مفرغة من الضربات المتبادلة، ليتمحور المشهد حول القدرة الإيرانية المعاد تشكيلها بمدد لوجستي واسع من المحور الثلاثي المتمثل في موسكو وبكين وبيونغ يانغ.

وتؤكد تقارير عدة مراكز التفكير الاستراتيجي أن سرعة تعافي طهران وبنائها لقدراتها الهجومية تعود بجذورها للدعم الخارجي، إذ تتولى روسيا مشاركة البيانات الفضائية، وتدريب الطيارين، وتوريد مكونات المسيرات وأنظمة الدفاع الجوي عبر قزوين، بينما تسهم الصين وكوريا الشمالية في ديمومة خطوط إنتاج الصواريخ البالستية ومنظومات "إس300-".

ولا يقتصر هذا الدعم على الجانب التقني، بل يخدم استراتيجية أوسع ترمي إلى تشتيت الانتباه الاستراتيجي لواشنطن عن الساحات الساخنة الأخرى، محولاً الأراضي الإيرانية إلى منصة اختبار حية لنجاعة نظم التسليح الشرقية في مواجهة التفوق التقني الغربي.

ويتوارى خلف الأضواء المنطق الثالث المتمثل في النزيف الصامت للترسانة الدفاعية الأمريكية، فبحسب تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وصحيفتي "نيويورك تايمز" و"وول ستريت جورنال"، هوى مخزون صواريخ "باتريوت" بنحو الثلثين ليهبط بين 750 و830 وحدة، وتراجع مخزون "ثاد" بنحو 80 بالمئة إلى قرابة 250 وحدة، مما اضطر البيت الأبيض لإلغاء ضربات مخطط لها إثر تحذيرات الجنرال دان كاين من خطر جفاف احتياطيات القيادة المركزية. وبينما تكلف طلقة الاعتراض أرقاماً فلكية تصل إلى 3.9 مليون دولار للباتريوت و15 مليون دولار للثاد مقابل إنتاج سنوي محدود لشركة "لوكهيد مارتن"، تمنح هذه الهوة إيران ميزة هيكلية مطلقة في أتون الاستنزاف.

معضلة الاختيارات الحرجة

تضع هذه المواجهة الإدارة الأمريكية أمام مأزق تاريخي بين خيارين أحلاهما مرّ، إما تصعيد عسكري وسياسي باهظ التكلفة وغامض النتائج، أو تجرع مرارة الرضوخ لشروط إيرانية مهينة. فالقدرة البالغة على إلحاق الدمار بإيران لا تتكافأ بالمطلق مع القدرة على كسر إرادتها، إذ إن فرض التكاليف العسكرية يختلف جذرياً عن انتزاع تنازلات سياسية. وأمام هذا المنعطف، يبرز السؤال الأشد خطورة الذي يواجه واشنطن وحلفاءها: ما سقف الاضطراب الإقليمي والاقتصادي والعسكري الذي تحتمله الولايات المتحدة إذا ما اختارت طهران حافة الهاوية ومواصلة التصعيد بدلاً من الاستسلام، ودون أي ضمانات بأن هذه الأثمان الباهظة ستزحزح قيد أنملة الموقف التفاوضي الإيراني؟

ولعل أشد ما يخشاه صناع القرار في البنتاغون هو أن تحويل هذه المواجهة إلى أمر واقع دائم سيؤدي إلى تآكل مكانة الردع الأمريكي عالمياً، مانحاً خصوم واشنطن الدوليين نموذجاً عملياً لإدارة حرب استنزاف ناجحة ضدها.

تقاطع الجبهات والخطأ التاريخي

تعاني واشنطن قصوراً في إدراك عمق التنسيق الاستراتيجي بين طهران وموسكو، والذي يتجاوز تبادل الإحداثيات ليشمل استنزاف المخزونات الأمريكية خدمةً لأجندة الكرملين في تقويض الدعم الغربي لأوكرانيا. وفي ظل تشابك الساحتين الأوروبية والشرق أوسطية وغياب استراتيجية كبرى ترتكز على صلابة التحالفات، تتكشف ملامح هذه الحرب كأزمة استراتيجية ممتدة؛ فطهران تراوغ تحت وطأة الحصار، وواشنطن تكابد لاحتواء أمن الطاقة، لتستقر المعادلة على توازن قلق يرفض الحسم: طهران مستمرة في جباية الثمن، والقوة وحدها تقف عاجزة عن فرض تسوية أو استسلام.

تتجلى هذه المنعطفات كأوضح محطات التصعيد منذ منتصف أغسطس، حيث هدد مسؤول إيراني رفيع المستوى عبر وكالة "رويترز" بانتقال طهران من العقيدة الدفاعية البحتة إلى استراتيجية هجومية لكسر الجمود التفاوضي، مؤكداً أن واشنطن تفتقر للجدية في ملف وقف إطلاق النار، وأن التعويل على الوسطاء أضحى أمراً غير واقعي. وقد تكرس هذا التحول بلسان أركان الحرس الثوري، إذ حذر الجنرال يد الله جواني من ترقب الأعداء لمفاجآت استراتيجية، بينما حدد المتحدث باسم الحرس، الجنرال حسين محبيي، البنى التحتية الحيوية ومحطات الكهرباء وكابلات الإنترنت البحرية كأهداف محتملة في أتون حرب غير متكافئة.

ولم يدع مستشار القائد العام الجديد للحرس الثوري، الجنرال محمد رضا نقدي، مجالاً للغموض حين أكد -في مقابلات وثقتها شبكتا "بلومبرغ" و"سي إن إن"- صدور القرار بتغيير بوصلة العقيدة نحو الهجوم، والجاهزية التامة لتنفيذ عمليات استباقية في عمق أراضي الخصم كلما اقتضت الضرورة. ويشرح الباحث بالمعهد الملكي للخدمات المتحدة الدكتور ه. أ. هيليار هذه النبرة بأنها تعبير عن ثقة مستعادة بعد صمود النظام أمام الطوفان الأمريكي الإسرائيلي، بهدف تحويل هذه المرونة إلى مكسب سياسي دائم يمنع تآكل المبادرة.

تترافق هذه التحولات مع انقلاب استراتيجي في أولويات طهران؛ إذ تخلت عن الاعتماد الحصري على حرب الوكلاء لتلج مسرح المواجهة المباشرة بقدراتها الوطنية الباليستية والصاروخية. وبذلك، تسقط إيران ورقة الحصانة التقليدية، مستنتجة أن ضبط النفس لم يعد يدرّ سوى عوائد متناقصة، مما يضع التحالف الغربي والخليجي أمام واقع جديد تهشمت فيه كافة قواعد الاشتباك السابقة. وفي مهب الريح المظلم لغياب غاية سياسية تُعرّف "الانتصار"، يقف المتصارعون بلا بوصلة مخرجة، لتتنسّل في هذا الفراغ الاستراتيجي سيناريوهات المستقبل بثلاثة وجوه ترسم دروب الهاوية:

> ما يخشاه صناع القرار في البنتاغون هو أن تحويل هذه المواجهة إلى أمر واقع دائم سيؤدي إلى تآكل مكانة الردع الأمريكي عالمياً

● السيناريو الأول: رقصة الاستنزاف الأبدي (الاحتمال الأرجح بنسبة 45 بالمئة): تتصدّر هذه الفرضية واجهة المشهد عبر دورات منتظمة من الضربات والثأر المتبادل التي لا تفضي إلى انتصار أو استسلام، بل تفضي إلى جليد هش من الوقف غير الرسمي للنار. ويرى الخبير حسين إبش أن الصراع يتأرجح بين احتواء منظم مفضل لواشنطن أو فوضى منضبطة تخدم طهران، بينما يشير مايكل نايتس إلى استنساخ النموذج الحوثي في البحر الأحمر عبر إزعاج طويل الأمد يستهدف الملاحة والطاقة لإنهاك اقتصادات الخليج، وسط خطر جوهري يكمن في انفجار غير مبرمج مع تآكل مخزونات واشنطن الدفاعية.

● السيناريو الثاني: سراب الدبلوماسية المعطلة (احتمال متوسط بنسبة 18 بالمئة): يصطدم حلم السلام الشامل -الرامي لتسوية الملف النووي وأمن المضيق- بعقبات هيكلية أجهضت زخم مذكرة يونيو. وبين مطالب طهران التعجيزية بالسيادة المطلقة، وإنكارها العلني لجدوى التفاوض، يبرز بديل واقعي واحد: تسوية شكلية مخرجة للوجه السياسي تمنح العاصمتين نصراً وهمياً دون المساس بجوهر الخلاف.

● السيناريو الثالث: شبح الحرب الشاملة (احتمال خطر بـ9 بالمئة): رغم ضآلة نسبته، يحمل هذا السيناريو "ذيل الخطر" الأثقل نظراً لغليان خطوط الصدع الإقليمية، وتحديداً عبر التهديد الإيراني بدفع الحوثيين لإغلاق مضيق باب المندب. وعليه، فإن أي تصعيد في باب المندب لا ينفصل عن معادلة واحدة، فهما ينتميان جغرافياً وعسكرياً لنطاق عملياتي واحد يمنح الحوثيين -عبر السيطرة على العقد البرية مثل المخا- قدرة ميدانية مباشرة على خنق الممر الدولي، وتحويل التهديدات البحرية إلى سيطرة نارية تلتحم عضوياً مع استراتيجية الحرس الثوري في مضيق هرمز لتدفع بالتجارة العالمية نحو فوضى شاملة تتجاوز كل حدود السيطرة.

محركات تغيير خفية

● مقصلة التوقيت الانتخابي: يقترب موعد انتخابات منتصف المدة الأمريكية في نوفمبر 2026، وهو استحقاق ضاغط يفرض على البيت الأبيض انتزاع أي مخرج تجميلي يبرر التهدئة، في توقيت مدروس بدقة ضمن الأجندة الاستراتيجية لطهران.

● نزيف الذخائر الاستراتيجية: تلوح في الأفق بوادر عجز، فاستمرار معدلات استهلاك صواريخ "باتريوت" و"ثاد" بالوتيرة الحالية ينذر بوصول واشنطن قبل نهاية العام إلى نقطة تفرض فيها القيود العضوية للترسانة وقف التصعيد بمعزل عن الإرادة السياسية.

● تصدع الجبهة الحليفة: يشهد المعسكر الإقليمي تبايناً في تكتيكات التعامل مع الأزمة، إذ تفضل عواصم كالسعودية وقطر التركيز على مسارات الوساطة الدبلوماسية وتبريد الجبهات، بينما تتبنى أخرى مقاربات أكثر حذراً تحفظ حق الرد وتتعامل بواقعية مع التهديدات الميدانية، وهو تنوع في الأدوار قد يحتاج إلى تنسيق أعمق لئلا تفقد العواصم الخليجية رافعاتها المشتركة في الضغط نحو التهدئة.

● صاعقة الحادث المباغت: يظل الاحتمال الأرجح لنسف مسارات الاستقرار مرصوصاً في كبسولة "الخطأ الحسابي"، كضربة خاطئة تصيب دولة ثالثة، أو خسائر بشرية بالغة، أو استهداف خط أحمر غير مبرمج، وهو الفتيل القادر على نقل الصراع فجأة نحو فوضى السيناريو الثالث المفتوح.

وسط هذه الرحى الدائرة، تجد دول الخليج نفسها أمام اختبار وجودي قاس، فهي لم تكن يوماً طرفاً صانعاً لقرار هذه المواجهة، ومع ذلك تقف في قلب عاصفتها، تدفع تكلفتها الاقتصادية وتتحمل أخطارها الأمنية.

تحويل التهديدات البحرية إلى سيطرة نارية

التعدد الثقافي في فزان.. ثروة ليبيا المنسية

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

فسيفساء الجنوب الليبي

الرمال التي تفصل فزان عن بقية ليبيا هي نفسها التي حملت القوافل، وانتقلت عبرها السلع والأفكار والقصص والأنساب، وصاغت على امتداد قرون مجتمعاً لا يمكن فهمه من خلال هوية واحدة أو رواية منفردة. هناك، في ذلك الامتداد الصحراوي الواسع، تداخلت مسارات التبو والطوارق والعرب، وتشابكت مصالحهم وعلاقاتهم وذاكراتهم، حتى أصبحت فزان واحدة من أكثر المناطق الليبية تعبيراً عن حقيقة كثيراً ما يجري تجاهلها: ليبيا ليست هوية أحادية، وإنما وطن تشكل من تعدد تاريخي عميق.

ولهذا فإن السؤال عن فزان ليس سؤالاً عن القبائل وحدها، ولا عن التوزيع السكاني أو النفوذ السياسي. إنه سؤال عن الانتماء نفسه. ماذا يعني أن يكون الإنسان فزانياً في مجتمع تتجاور فيه ثقافات ولغات وذاكرات مختلفة؟ وهل يمكن أن يكون الاختلاف الثقافي مصدراً للقوة الوطنية بدلاً من أن يتحول إلى مادة للصراع؟ وهل تستطيع الدولة الليبية أن تنتقل من إدارة التنوع باعتباره مشكلة أمنية إلى التعامل معه باعتباره ثروة اجتماعية وثقافية وسياسية؟

فزان تقع في قلب ليبيا، لكنها تقع أيضاً عند تقاطع حدودي حساس مع تشاد والنيجر والجزائر، وتضم طرقاً تاريخية للتجارة والحركة والهجرة، كما ترتبط بمصادر الطاقة والمياه ومساحات واسعة من الأراضي. ومن ثم فإن ما يحدث في الجنوب لا يبقى جنوبياً. اضطراب فزان يمكن أن يتحول إلى مشكلة وطنية، كما أن استقرارها يمكن أن يصبح أحد مفاتيح استقرار ليبيا كلها.

ماذا يعني أن يكون الإنسان فزانياً؟ وهل يمكن أن يكون الاختلاف الثقافي مصدراً للقوة الوطنية بدلاً من أن يتحول إلى مادة للصراع؟

لكن اختزال المجتمع الفزاني في ثلاث تسميات ـ التبو والطوارق والعرب ـ قد يكون مضللاً إذا تحول إلى تصنيف مغلق. فهذه المكونات ليست كيانات صلبة تعيش كل منها داخل حدود منفصلة، بل مجتمعات متداخلة تشكلت علاقاتها عبر الزمن من خلال التجارة والهجرة والمصاهرة والجوار والتحالف والصراع والتعاون. القبيلة في الصحراء لم تكن دائماً مجرد رابطة دم، بل كانت أيضاً شبكة حماية ومجالاً اقتصادياً ووسيلة لتنظيم الحركة والوصول إلى الماء والموارد وتأمين طرق التجارة. ولذلك فإن فهم البنية الاجتماعية لفزان يحتاج إلى تجاوز الصورة السطحية التي تجعل القبائل مجرد وحدات سياسية متنافسة.

التبو، مثلاً، يمثلون أحد المكونات التاريخية الكبرى في المجال الصحراوي الليبي الممتد جنوباً نحو تشاد والنيجر. والطوارق بدورهم ينتمون إلى فضاء ثقافي واسع تجاوز الحدود الحديثة التي رسمتها الدول الاستعمارية، بينما تشكلت الجماعات العربية في فزان من استقرار قبائل وعائلات ومسارات هجرة متعاقبة، تفاعلت مع السكان المحليين وأصبحت جزءاً من النسيج الاجتماعي للمنطقة. الحدود السياسية الحديثة لم تكن موجودة عندما كانت هذه المجتمعات تبني علاقاتها، ولذلك فإن محاولة قراءة تاريخها حصراً من خلال حدود الدولة الحالية تؤدي بالضرورة إلى سوء فهم كثير من حركتها وذاكرتها.

لقد كانت القافلة، في تاريخ الصحراء، مؤسسة اجتماعية بقدر ما كانت وسيلة نقل. فهي تحمل التجارة، لكنها تحمل معها اللغة والخبر والعادات والأفكار. وكان الطريق الصحراوي مساحة للاتصال بين مجتمعات مختلفة أكثر منه جداراً يفصل بينها. ومن هذه الزاوية تبدو فزان أقرب إلى ملتقى حضاري منها إلى أطراف بعيدة عن المركز.

ولعل هذا ما يفسر استمرار التنوع الثقافي واللغوي في المنطقة. فالتبو والطوارق والعرب لا يشتركون في كل شيء، ولا ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك. لكل جماعة ذاكرتها، ولهجتها أو لغتها، وأغانيها، وملابسها، وطقوسها، ورواياتها الشعبية، وأنماطها الخاصة في التعبير عن الانتماء. لكن الاختلاف لا يلغي وجود مساحات واسعة من التلاقي. فالموسيقى والحكاية والاحتفال والمجالس والضيافة والعائلة والارتباط بالأرض والصحراء عناصر تستطيع أن تصنع جسراً بين الثقافات حتى عندما تختلف اللغات.

وهنا تحديداً تكمن واحدة من أهم ثروات فزان التي لم تُستثمر بما يكفي. فالتعدد الثقافي لا ينبغي أن يُدار باعتباره ملفاً أمنياً يظهر فقط عندما تقع مواجهة، ولا باعتباره مسألة انتخابية تظهر عندما تبحث القوى السياسية عن أصوات ومقاعد. الثقافة أعمق من السياسة اليومية، وهي قادرة على بناء مساحات للتواصل لا تستطيع الاتفاقات السياسية وحدها بناءها.

المشكلة تبدأ عندما تفشل الدولة في الاعتراف بهذا التنوع، أو عندما تعجز عن توفير شروط المواطنة المتساوية. عندها يصبح الانتماء المحلي أكثر جاذبية من الانتماء الوطني، ليس بالضرورة لأن القبيلة أقوى من الدولة بطبيعتها، وإنما لأن الإنسان يبحث عن إطار يوفر له الحماية والاعتراف عندما لا يجد ذلك في مؤسسات الدولة. وحين يشعر مكوّن اجتماعي بأن حضوره السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أقل من غيره، تصبح الهوية الجماعية وسيلة للدفاع عن الحقوق، وقد تتحول مع الوقت إلى أداة للمنافسة والصراع.

وهذا هو أحد الدروس الكبرى التي ينبغي أن تتعلمها ليبيا من تجربتها خلال السنوات الماضية. فالانقسامات التي شهدتها البلاد لم تكن كلها نتاجاً للخلاف الأيديولوجي أو السياسي المباشر. في كثير من الأحيان كان وراءها شعور أعمق بالتهميش أو الخوف من فقدان النفوذ أو عدم المساواة في توزيع الموارد والتمثيل. وفي الجنوب، تتداخل هذه المشاعر مع صعوبة الحياة اليومية، وضعف الخدمات، وتراجع فرص العمل، وتوترات الحدود، والهجرة غير النظامية، وانتشار السلاح، وضعف حضور المؤسسات العامة.

عندما تغيب الدولة عن المدرسة والمستشفى والطريق والجامعة ومؤسسات الثقافة، فإنها لا تستطيع أن تطلب من المواطن أن يثق بها عندما يتعلق الأمر بالانتخابات أو الأمن. المواطنة تُبنى في التفاصيل اليومية. والمساواة لا تُقاس فقط بعدد المقاعد في البرلمان، وإنما أيضاً بقدرة طفل في سبها أو مرزق أو أوباري أو غات على الحصول على التعليم نفسه الذي يحصل عليه طفل في طرابلس أو بنغازي، وبقدرة شاب من التبو أو الطوارق أو العرب على بناء مستقبله من دون أن تكون هويته عائقاً أمامه.

من هنا يصبح الحديث عن فزان حديثاً عن عقد اجتماعي ليبي جديد. عقد لا يطلب من التبو أن يتخلوا عن خصوصيتهم، ولا من الطوارق أن يتخلوا عن ثقافتهم، ولا من العرب أن ينظروا إلى عروبتهم باعتبارها امتيازاً سياسياً، وإنما يقول للجميع إن الدولة هي الإطار الذي تتساوى داخله الهويات المختلفة.

لقد كانت القافلة في تاريخ الصحراء مؤسسة اجتماعية بقدر ما كانت وسيلة نقل فهي تحمل التجارة لكنها تحمل معها اللغة والخبر والعادات والأفكار

وهذه النقطة بالغة الأهمية: الاعتراف بالتعدد لا يعني تقسيم الدولة.

العكس قد يكون صحيحاً. الدولة التي تعترف بتنوعها تستطيع أن تكون أكثر وحدة، لأنها لا تطلب من مواطنيها الاختيار بين هويتهم الثقافية وهويتهم الوطنية. أما الدولة التي تحاول فرض هوية واحدة بوصفها النموذج الوحيد للمواطنة، فإنها تدفع الهويات الأخرى إلى الاحتماء بذاتها.

فزان قادرة على تقديم نموذج مختلف. يمكن أن تصبح المنطقة مختبراً ليبيا لإدارة التنوع، لا ساحة لصراع الهويات. وهذا يحتاج إلى سياسات تتجاوز البيانات السياسية. التعليم يمكن أن يكون نقطة البداية، من خلال إدخال تاريخ الجنوب وثقافاته ومكوناته في المناهج، بحيث يتعلم الطفل الليبي أن التبو والطوارق والعرب ليسوا فصولاً منفصلة من كتاب ليبيا، بل أجزاء من تاريخها المشترك. والإعلام المحلي يستطيع أن يؤدي دوراً مشابهاً إذا تحول من نقل أخبار الصراع إلى اكتشاف المجتمع نفسه، بلغاته ولهجاته وذاكرته وفنونه.

ويمكن للمشروعات الثقافية المشتركة أن تكون أكثر تأثيراً مما تبدو عليه. مهرجانات تجمع الموسيقى الشعبية، ومشروعات لتوثيق الرواية الشفوية، وبرامج لترجمة الأدب المحلي، وأرشفة الأغاني والحكايات، ودعم الصناعات التقليدية، وإنتاج أفلام ووثائقيات عن تاريخ الصحراء، كلها ليست أنشطة هامشية. إنها جزء من بناء الذاكرة الوطنية.

بل إن فزان تستطيع أن تحول موقعها الصحراوي إلى فرصة اقتصادية وثقافية. فالسياحة الصحراوية والتراثية، إذا توفرت لها البنية الأساسية والأمن، يمكن أن تجعل من المدن والواحات الجنوبية جسوراً بين ليبيا ومحيطها الأفريقي والمتوسطي. كما يمكن للجامعات ومراكز الدراسات أن تجعل من فزان مركزاً لدراسة التاريخ الصحراوي والهجرات واللغات والعلاقات الأفريقية والعربية، بدلاً من أن تبقى المنطقة موضوعاً للدراسات القادمة من الخارج.

وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى، ولكن من دون استنساخها. فالمغرب، على سبيل المثال، قدم خلال العقود الماضية نموذجاً للاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية داخل الإطار الدستوري للدولة، وهو ما يطرح فكرة مهمة عن إمكانية الجمع بين الهوية الوطنية الجامعة والخصوصيات الثقافية. وفي منطقة الساحل، تكشف تجارب مالي والنيجر، رغم اختلاف ظروفها ونتائجها وتعقيداتها، عن الوجه الآخر للمسألة: عندما تعجز الدولة عن بناء الثقة مع المجتمعات الطرفية، يمكن أن يتحول التنوع من ثروة إلى هشاشة أمنية وسياسية.

الانقسامات التي شهدتها البلاد لم تكن نتاجاً للخلاف الأيديولوجي أو السياسي المباشر في كثير من الأحيان كان وراءها شعور أعمق بالتهميش أو الخوف من فقدان النفوذ

لكن ليبيا ليست المغرب، وليست مالي أو النيجر. ولها تاريخها الخاص وتركيبتها الخاصة. ولذلك فإن المطلوب ليس استيراد نموذج جاهز، وإنما بناء صيغة ليبية تنطلق من حقيقة أن البلاد عرفت دائماً تعدداً في مناطقها ومجتمعاتها، وأن المشكلة لم تكن في وجود هذا التعدد بحد ذاته، وإنما في الطريقة التي تعاملت بها السلطة المركزية معه.

وهنا تظهر مسألة أخرى لا تقل أهمية: العلاقة بين القبيلة والدولة. فالقبيلة ليست بالضرورة نقيض الدولة، كما أن الدولة ليست بالضرورة عدواً للقبيلة. المشكلة تبدأ عندما تحاول أي منهما احتكار المجال العام. القبيلة يمكن أن تكون شبكة اجتماعية وتضامنية وثقافية مهمة، لكنها لا ينبغي أن تتحول إلى بديل دائم عن المؤسسة العامة. والدولة تستطيع أن تستفيد من البنى الاجتماعية المحلية، لكنها لا ينبغي أن تستخدمها كأداة للسيطرة أو لتوزيع الامتيازات.

الهدف إذن ليس إلغاء القبيلة، فهذا غير ممكن ولا مرغوب، وإنما نقلها من موقع المنافس للدولة إلى موقع الشريك الاجتماعي داخلها. وهذا يتطلب دولة قوية، لكن القوة هنا لا تعني القبضة الأمنية؛ تعني دولة عادلة وقادرة على تقديم الخدمات وحماية الحدود وتطبيق القانون وضمان الحقوق.

ولعل فزان هي المكان الذي يمكن أن تختبر فيه ليبيا هذه المعادلة بصورة أوضح من أي منطقة أخرى. فحين يشعر المواطن بأن الدولة تحميه ولا تهدده، وتمنحه حقه ولا تمنّ عليه به، وتتعامل معه كمواطن لا كعضو في قبيلة أو مكوّن، تتراجع الحاجة إلى الاحتماء بالهويات الضيقة. أما عندما تصبح الدولة نفسها جزءاً من الصراع على الهوية والنفوذ، فإن كل جماعة ستبحث عن قوتها الخاصة.

وهنا يجب ألا تتحول قضية التعدد إلى خطاب مثالي منفصل عن السياسة. فالجنوب يحتاج إلى تمثيل حقيقي في مؤسسات الدولة، وإلى عدالة في توزيع الموارد، وإلى أمن حدودي فعال، وإلى تنمية اقتصادية، وإلى حضور جامعي وثقافي وإعلامي، وإلى مشاركة محلية في تحديد أولويات التنمية. الهوية لا تعيش على الشعارات. إنها تحتاج إلى بنية مادية تحميها.

فزان ليست فقيرة في الموارد بقدر ما هي فقيرة في الاستثمار السياسي والاجتماعي في الإنسان. وهذه مفارقة قاسية. منطقة تقع في قلب الثروات والمساحات والحدود، لكنها كثيراً ما تشعر بأنها تقع خارج اهتمام الدولة. ولذلك فإن إعادة الاعتبار إلى الجنوب ليست منّة على أهله، وإنما استثمار في وحدة ليبيا نفسها.

تتحدث الرمال بلغات متعددة، لكنها تبحث في النهاية عن وطن واحد يسعها جميعاً.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
السبت 2026/09/12
السنة 49 العدد 13912

مذكرات سياسي صنع مسيرته بالشعر والموسيقى

فخري البارودي.. أي سوريا كان يحلم بها هذا الرجل؟

فخري البارودي، سياسي لم يكتف بالسياسة، وشاعر لم يحصر نفسه في القصيدة، وموسيقي لم ير الفن ترفاً، ووطني لم يعتبر الوطن شعاراً يقال في المناسبات. كان، قبل كل شيء، شخصية عامة بالمعنى الكامل للكلمة، عاش في قلب دمشق وتنفس قضاياها، ثم وسّع مجال اهتمامه حتى تصبح دمشق مدخلاً إلى سوريا، وسوريا جزءاً من قضية عربية أوسع.

علي قاسم
كاتب سوري

ثمة شخصيات لا تكفيها سيرة واحدة، لأن حياتها تبدو وكأنها أكثر من حياة، ولأن صاحبها يتحرك في أكثر من مجال حتى يصعب وضعه في خانة واحدة. وفخري البارودي واحد من هؤلاء.

ولهذا تبدو العودة إلى كتاب "مذكرات البارودي"، أو إلى المجموعة الأوسع من أوراقه ومذكراته التي صدرت لاحقاً، أكثر من مجرد عودة إلى كتاب قديم. إنها عودة إلى زمن كانت فيه السياسة شيئاً يُعاش، لا مجرد مهنة، وكانت الشخصيات الوطنية تمتلك من الحضور الاجتماعي والثقافي ما يجعلها قادرة على التأثير في الشارع والمجلس والصحافة والمنتدى الفني في آن واحد. وقد صدرت مذكراته في جزأين في خمسينيات القرن الماضي، قبل أن تجمع وزارة الثقافة السورية لاحقاً أوراقه ومذكراته في إصدار حققته دعد الحكيم عام 1999 بعنوان "أوراق ومذكرات فخري البارودي، 1887–1966: خمسون عاماً من حياة الوطن".

> إنه نموذج للمثقف الذي رفض أن يختار بين السياسة والثقافة وللوطني الذي رأى أن تحرير الأرض يحتاج أيضاً إلى تحرير العقل

ومؤخرا صدرت المذكرات في ترجمة إلى اللغة الانكليزية تحت عنوان "حياة ومذكرات فخري البارودي: رجل النهضة في سوريا، 1887– 1966، تحرير وترجمة سامي مبيض (منشورات الجامعة الأميركية في القاهرة، 25 أغسطس/آب 2026).

وبالاعتماد على أوراق خاصة ومصادر منشورة، يقدم سامي مبيض في خاتمة الكتاب قراءة موثوقة لمسيرة البارودي السياسية في سوريا منذ اللحظة التي توقفت عندها المذكرات وحتى وفاته عام 1966.

يظهر البارودي مرة أخرى كشخصية محورية في التاريخ السياسي السوري، وتضيء سيرته على الديناميكيات الاجتماعية والسياسية التي ما زالت تشكل سوريا حتى اليوم، خاصة بعد سقوط نظام الأسد عام 2024.

البارودي لا يروي في المذكرات حياته فقط، وإنما يترك من خلال حياته نافذة على سوريا وهي تعبر من العهد العثماني إلى زمن الانتداب، ثم إلى الاستقلال، وما رافق ذلك من صعود الوطنية السورية والعروبة والصراع على فلسطين والتحولات الاجتماعية والثقافية التي أعادت تشكيل المجتمع الدمشقي والعربي. ولذلك فإن قراءة مذكراته اليوم لا تعني البحث عن رجل من الماضي بقدر ما تعني البحث عن صورة لمرحلة كان فيها المثقف والسياسي والفنان يتحركون داخل فضاء واحد، قبل أن تتكفل السياسة الحديثة بتقسيم الحياة العامة إلى جزر منفصلة.

ولد فخري البارودي في دمشق عام 1887، في أسرة عريقة وذات حضور اجتماعي، وعاش حتى عام 1966، وهي فترة كافية لكي يشهد الرجل انهيار الدولة العثمانية، وقيام الدولة العربية السورية الأولى، ودخول الفرنسيين، وتبلور الحركة الوطنية، ومعارك الاستقلال، ثم نشوء الجمهورية السورية وتقلباتها. وتشير المصادر التاريخية إلى أنه انخرط مبكراً في النشاط الوطني، وشارك في الحياة العسكرية والسياسية، وكان من رجال الحركة المناهضة للانتداب الفرنسي، قبل أن يصبح نائباً عن دمشق وواحداً من أبرز وجوه الحياة العامة فيها.

لكن المشكلة في الحديث عن البارودي هي أن وصفه بأنه "سياسي سوري" فقط يمثل ظلماً لسيرة الرجل. كان سياسياً، نعم، لكنه كان أيضاً صاحب حس فني وثقافي لافت. وتكشف سيرته عن شخصية أدركت مبكراً أن بناء الأمة لا يتم فقط عبر البرلمان أو المعركة السياسية، وإنما يحتاج أيضاً إلى الثقافة والفن والتعليم والموسيقى والوعي العام. ولهذا ارتبط اسمه بالحركة الفنية والموسيقية في سوريا، وأسهم في رعاية عدد من الفنانين، كما ارتبط اسمه بالنشيد الشهير "بلاد العرب أوطاني"، الذي ذاع في العالم العربي وأصبح جزءاً من الذاكرة القومية العربية.

وهنا تحديداً تكمن فرادة البارودي. لقد كان يرى السياسة بوصفها ثقافة وطنية، والثقافة بوصفها شكلاً من أشكال السياسة. لم تكن الأغنية الوطنية عنده مجرد لحن، ولم يكن الشعر مجرد زينة لغوية، ولم تكن الخطابة مجرد وسيلة لإثارة الجمهور. كان يريد أن يصنع من هذه الأدوات كلها وجداناً عاماً قادراً على مقاومة الاستعمار والتجزئة والاستسلام.

وتبدو دمشق في مذكراته أكثر من مدينة. إنها شخصية أخرى من شخصيات الكتاب. دمشق التي عرفها البارودي كانت مدينة تتقاطع فيها العائلات القديمة والسياسة والاقتصاد والحارات والمنتديات والمقاهي والفن والمجالس الوطنية. وكان منزل البارودي في حي القنوات، وفق ما ترويه المصادر عن حياته، أحد الأماكن التي التقى فيها السياسيون والمثقفون والفنانون. ولذلك لم يكن الرجل يعيش في برج سياسي منفصل عن مجتمعه، بل كان جزءاً من الحياة اليومية للمدينة، يعرف ناسها، ويجادلهم، ويمازحهم، ويغضب منهم ويغضبون منه.

> بعض الرجال تخلدهم المناصب التي شغلوها وبعضهم تخلدهم الكتب التي ألفوها أما فخري البارودي فتخلده تلك المساحة النادرة التي صنعها بين السياسة والثقافة والناس

وهذا الجانب الشخصي مهم جداً لفهم الكتاب. فالمذكرات لا تقدم لنا "بطلاً" بالمعنى التقليدي فقط، وإنما تقدم رجلاً له مزاجه، ومبالغاته، وخصوماته، واعتدادُه بنفسه، وسخريته، وانفعالاته، وأحلامه. وهذه هي قيمة المذكرات الشخصية في التاريخ: أنها تكسر الصورة الرسمية الجامدة، وتعيد إلى التاريخ وجهه الإنساني.

فخري البارودي لم يكن من أولئك السياسيين الذين يتركون وراءهم محاضر جلسات فقط. كان صاحب صوت وحضور وذاكرة، وتصفه روايات سيرته بأنه كان خطيباً ارتجالياً، شديد الحضور أمام الجمهور، وأنه عرف كيف يحول الموقف السياسي إلى خطاب يصل إلى الناس مباشرة. كما أن اعتقاله ونفيه ومشاركته في الحركة الوطنية جعلا تجربته الشخصية مرتبطة بتجربة سوريا في صراعها مع الانتداب الفرنسي. وتشير دراسة أكاديمية عن دوره السياسي إلى اعتقاله ونفيه خلال مرحلة الانتداب، وإلى انتخابه نائباً واستمراره في النشاط السياسي قبل أن يتجه لاحقاً بصورة أكبر إلى الثقافة والموسيقى.

لكن ربما كان أكثر ما يلفت في شخصية البارودي هو إصراره على أن الوطنية لا تعني الانغلاق. كان من دعاة الوحدة العربية، وكانت فلسطين حاضرة بقوة في تفكيره وكتاباته ومواقفه. وقد ترك كتباً وأعمالاً تتصل بفلسطين وبالقضية العربية، من بينها "كارثة فلسطين" و"الصلح مع إسرائيل"، كما كتب في قضايا سياسية واجتماعية وثقافية متنوعة.

ومن هنا يمكن فهم الصورة التي ارتسمت له باعتباره واحداً من أكثر الشخصيات إثارة للحضور في سوريا والعالم العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين. لم يكن البارودي سياسياً هادئاً يكتفي بإدارة الملفات، بل كان صاحب مواقف صريحة، وميلاً إلى المواجهة، وثقة عالية بالنفس، واستعداداً دائماً للدخول في الجدل العام. ولذلك فإن عبارة "مالئ الدنيا وشاغل الناس" تبدو ملائمة لشخصيته، ليس لأنها تعني أن الجميع كانوا يتفقون معه، بل ربما لأن الرجل كان من أولئك الذين يصعب تجاهلهم.

وهذه نقطة تستحق التوقف عندها. فالشخصية العامة لا تصبح مؤثرة بالضرورة لأنها تحظى بالإجماع، وإنما لأنها تفرض نفسها على النقاش. والبارودي كان من هذا النوع. يمكن أن تختلف معه، أو تنتقد بعض مواقفه، أو ترى في بعض أحكامه شيئاً من رومانسية المرحلة، لكن من الصعب أن تنكر أنه كان حاضراً في صميم الحياة السورية، وأنه جمع بين ما نادراً ما يجتمع في شخص واحد: السياسة والفن والكتابة والعمل الاجتماعي والروح الشعبية. أما المواقف التي تُنسب إليه في المحافل الدولية، وخصوصاً ما يتعلق بمجلس الأمن والقضية الفلسطينية، فإنها تحتاج إلى قراءة دقيقة في الوثائق الأصلية حتى لا تتحول الصورة البطولية المتداولة عنه إلى بديل عن التاريخ الموثق. وهذه ملاحظة لا تنتقص من مكانته، بل على العكس، تجعل إعادة قراءة الرجل أكثر جدوى. فالشخصيات الكبيرة لا تحتاج إلى الأساطير كي تبقى، وإنما تحتاج إلى الوثائق كي تُفهم.

ومع ذلك، فإن القيمة الأعمق في تجربة البارودي لا تتوقف على هذه الواقعة أو تلك. ما يجعل سيرته جديرة بالاستعادة اليوم هو الفكرة التي تختبئ خلف حياته كلها: هل يمكن للوطنية أن تكون أوسع من الطائفة، والحزب، والمهنة، والانتماء الاجتماعي؟

سيرة البارودي تقول، في أحد وجوهها، نعم.

فالرجل الذي عاش في سوريا متعددة الطوائف والمكونات، وكان من أبناء دمشق التقليدية، تحرك في المجال العام من خلال مفهوم واسع للانتماء الوطني والعربي. ولم يكن يرى الثقافة ترفاً يمكن تأجيله إلى ما بعد السياسة، بل كان يعتبرها جزءاً من معركة بناء الإنسان. ولعل هذا هو الجانب الأكثر معاصرة في تجربته.

اليوم، بعد أكثر من نصف قرن على رحيله، تبدو الحاجة إلى استعادة هذا النوع من الشخصيات أكبر من أي وقت مضى. ليس بهدف صناعة أصنام تاريخية جديدة، وإنما لاستعادة معنى الشخصية العامة التي لا تختزل نفسها في منصب. ففي زمن أصبحت فيه السياسة شديدة التخصص، والإعلام سريعاً إلى حد فقدان الذاكرة، والثقافة موزعة بين منصات لا حصر لها، تبدو شخصية مثل البارودي تذكيراً بأن التأثير الحقيقي كان، ولا يزال، يحتاج إلى أكثر من موقع رسمي.

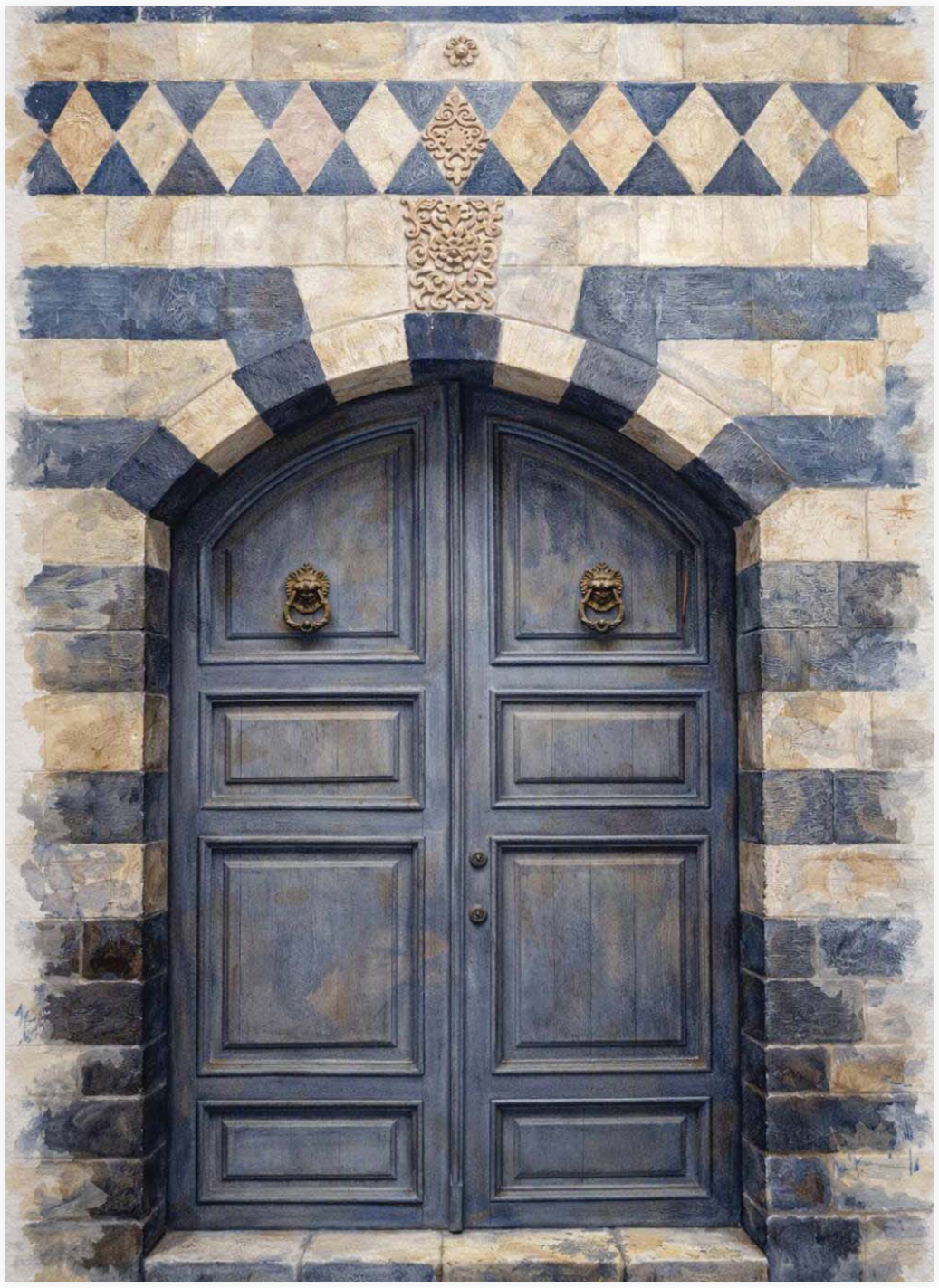

مدخل بيت آل البارودي في دمشق

كان البارودي سياسياً لكنه لم يكن أسير السياسة. وكان شاعراً لكنه لم يكن أسير الشعر. وكان موسيقياً لكنه لم ير الفن منفصلاً عن المجتمع. وكان وطنياً لكنه لم يفهم الوطنية باعتبارها خصومة مع الآخر. وفي هذا التداخل بالذات تكمن جاذبيته.

ولذلك فإن أفضل طريقة لقراءة "مذكرات البارودي" ليست أن نسأل فقط: ماذا حدث في حياة فخري البارودي؟ بل أن نسأل سؤالاً أكبر: أي سوريا كان يحلم بها هذا الرجل؟

عندها تتحول المذكرات من كتاب عن رجل عاش بين 1887 و1966 إلى وثيقة عن زمن كامل. زمن كانت فيه دمشق تبحث عن مكانها بعد سقوط الإمبراطورية، وكانت سوريا تتلمس طريقها بين الاستقلال والوحدة والانقسامات، وكان العرب يواجهون الاستعمار والصهيونية وهم يحملون فكرة نهضة كبرى لم تكتمل.

ومن هذه الزاوية يصبح فخري البارودي أكثر من شخصية تاريخية طريفة أو زعيم وطني من زمن مضى. إنه نموذج للمثقف الذي رفض أن يختار بين السياسة والثقافة، وللوطني الذي رأى أن تحرير الأرض يحتاج أيضاً إلى تحرير العقل، وللفنان الذي فهم أن الأغنية يمكن أن تكون أحياناً أقوى من الخطب، وللدمشقي الذي حمل مدينته معه إلى المجال العربي الأوسع.

وربما لهذا بقي اسمه حياً بعد رحيله. فبعض الرجال تخلدهم المناصب التي شغلوها، وبعضهم تخلدهم الكتب التي ألفوها، أما فخري البارودي فتخلده تلك المساحة النادرة التي صنعها بين السياسة والثقافة والناس.

وهنا تصبح "مذكرات البارودي" أكثر من سيرة ذاتية: إنها محاولة من رجل عاش التاريخ في قلبه أن يترك شهادته عليه. وحين نقرأها اليوم، فإننا لا نقرأ فخري البارودي وحده، بل نقرأ دمشق وهي تتغير، وسوريا وهي تولد من جديد، والعرب وهم يبحثون عن مشروعهم السياسي والثقافي في القرن العشرين.

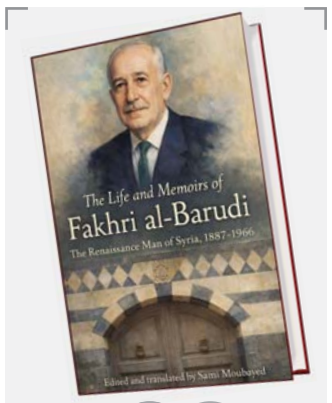

> أفضل طريقة لقراءة مذكرات البارودي ليست أن نسأل: ماذا حدث في حياة فخري البارودي؟ بل أن نسأل سؤالاً أكبر: أي سوريا كان يحلم بها هذا الرجل؟

ذلك هو سر الرجل الذي ملأ الدنيا وشغل الناس: لم يكن حاضراً لأنه امتلك السلطة دائماً، وإنما لأنه امتلك الحضور. والحضور، في نهاية المطاف، هو ما يبقى حين تسقط المناصب وتغلق البرلمانات وتخفت الخطب. ويبقى السؤال الذي تركته تجربته مفتوحاً أمام الأجيال: هل تستطيع سوريا والعالم العربي اليوم أن يعيدا اكتشاف تلك الشخصية العامة التي ترى الوطن أكبر من موقع، والثقافة أوسع من مهنة، والسياسة أعمق من صراع على السلطة؟